

مسائل الخلاف فيها (بنائي - بنائي)

- وفيه مسألة واحدة، وهي:

موقع الضمير بعد (لولا)

(لولاي - لولاك - لولاه)

المسألة الخامسة :

هل يقال (لولاي - ولولاك - ولولاه)؟^(١)

وما موقع الضمير من الإعراب؟

توطئة :

قبل أن نتحدث عن صحة التعبير، وموقع الضمير، لأبد من الحديث أولاً عن عامل الرفع في الاسم الظاهر بعدها.

مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى أن (لولا) ترفع الاسم بعدها نحو: لولا زيدٌ لأتيتك، وذلك أنها -عندهم - نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم، ولأن التقدير في قولك: لولا زيدٌ لأتيتك.. لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك. إلا أنهم حذفوا الفعل (يمنعني) تخفيفاً، وزادوا (لا) بعد (لو) فصاروا بمنزلة حرف واحد، وصار هذا التعبير بمثابة قولهم: أمّا أنت منطلقاً انطلقت.

قال عباس بن مرداس:^(٢)

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ فإنّ قومي لم تأكلهم الضبعُ

والتقدير: أن كنت ذا نفر، فحذف الفعل (كان) وزادوا (ما) على (إن) عوضاً عن الفعل.

قال الأشموني في شرحه على الألفية والمسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك):

أصل (لولا) (لو) ركبت مع (لا) وقد يليها الفعل غير مفهومة تحضيضاً، كقول الشاعر:^(٣)

أنت المبارك والميمون سيرته لولا تُقوّم درء القوم لاختلفوا

والذي يدل على أن الاسم يرفع بعدها دون الابتداء.. أنّ (أنّ) إذا وقعت بعدها كانت

(١) م (٩٧/ ٢- ٦٨٧)

(٢) البيت من (البسيط) الإنصاف (٧١/ ١) شرح ابن عقيل (٢٧٤/ ١) شرح الأشموني (١١٩/ ١) الشاهد رقم (١١٩)

مغني اللبيب (٤٤/ ١) التصريح على التوضيح (٥٧/ ١).

(٣) البيت من (البسيط) ولا أعرف له قائل. الأشموني (٦٦١/ ٣) الشاهد رقم (١١٢٤).

مفتوحة همزتها نحو قولك: لولا أنَّ زيداَّ ذاهبٌ لأكرمته، ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة همزتها، فلما وجب الفتح دلَّ على صحة ما ذهبوا إليه.^(١)

مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى أن المرفوع بعدها بالابتداء، وذلك لأن الحرف يعمل إذا كان مختصاً، و(لولا) لا تختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل، كما تدخل على الاسم.

قال الجموح الظفري: ^(٢)

قالت أمانة لما جئت زائرهما هلا رميت ببعض الأسهم السود

لا درّ دركٍ إني قد رميتهم لولا حددت ولا عذري لمحدود

والشاهد فيه (لولا حدوت) فأدخلها على الفعل، فدلَّ على أنها لا تختص، فوجب أن لا تكون عاملة، وإذا لم تكن عاملة، وجب أن يكون الاسم بعدها مرفوعاً بالابتداء.^(٣)

ويضعفه عندي.. أن (ما) حرف غير مختص لدخوله على الأسماء نحو: ما زيدٌ قائماً، وعلى الأفعال نحو: ما يقوم زيدٌ، ومع ذلك عملت عمل (ليس) في رفع الاسم ونصب الخبر.

ومثله قول أبي ذئب الهذلي: ^(٤)

ألا زعمت أسماءُ أن لا أحبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي

والشاهد فيه (لولا ينازعني) حيث دخلت (لولا) الامتناعية على الجملة الفعلية، ولم يمنعه ابن يعيش بل عدّه قليلاً، حيث قال «وهذا قليلٌ». ^(٥)

قال ابن السيري تعليقاً على البيتين:

«لولا الامتناعية لا يقع بعدها إلا الأسماء، وتكون مبتدأة، وتحذف أخبارها وجوباً، وتقع بعدها (أنّ) المفتوحة المشددة، وهي واسمها وخبرها في تقدير اسم واحد، فلما اضطر الشاعر حذف (أنّ) واسمها، وأبقى خبرها. والأصل في البيت الأول: لولا أني حددتُ، والأصل

(١) الإنصاف (م/١٠ - ٧٠/١) وما بعدها.

(٢) البيتان من (السيط) الإنصاف (٧٣/١) شرح المفصل (١٤٦/٧) عدة السالك (٤/٣).

(٣) الإنصاف (م/١٠ - ٧٤/١).

(٤) البيت من الطويل، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٦/٧).

(٥) المرجع السابق (١٤٦/٧).

في البيت الثاني: لولا أنني ينازعني شغلي، وهذا قبيح (أي الحذف) لأنه جرى مجرى حذف الموصول وبقاء الصلة، ويجوز أن يكون أن شبه (لولا) بـ (لو) فأولاهما الفعل^(١).

وفي كلام ابن السيرافي دليل على ما ذهب إليه الكوفيون، حيث قال «تقع بعدها (أن) المفتوحة المشددة. . وهو ما قال به الكوفيون».

وتقبيحه حذف (أن) واسمها وبقاء خبرها، لأن فيه حذف للموصول وبقاء الصلة، وكان الأولى أن يقول: حذف الموصول وبقاء جزء من الصلة، لأن الصلة (أن) ومعمولها).

وأما قوله «يجوز أن يكون شبه (لولا) بـ (لو) فأولاهما الفعل فكلام يفترق إلى دليل».

ويقول ابن هشام (تعليقا على بيت) (ألا زعمت أسماء البيت) (لولا) هذه كلمتان بمنزلة قولك (لو لم) والجواب محذوف، أي: لو لم ينازعني شغلي لزرتك. وقيل بل هي (لولا) الامتناعية والفعل بعدها على إضمار (أن) على حد قولهم «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»^(٢).

ألا ترى أن ابن هشام قد وافق الكوفيين أولاً حيث قال (لولا) هذه كلمتان بمنزلة قولك (لو لم)، ثم نقل مذهب البصريين دون ترجيح حيث قال: وهي (لولا) الامتناعية.

فأنت ترى أن ابن هشام قد وقع بين كرسيين، فلم يجزم بما جزم به الكوفيون - وإن كان لهم أقرب - ولم يجزم بما جزم به البصريون، بل قال «وقيل هي (لولا) الامتناعية، ومعلوم أن القول بعد (قيل) ضعيف، ولعله وافق الكوفيين بالكليه، ونقل قول البصريين دون موافقتهم».

ونقل عن ابن يعيش القول الثاني حيث قال «ينازعني (مبتدأ) بتقدير (أن) يعني أن (لولا) لما كانت بحيث يمنع إيلاؤها الفعل، وجب التحيل ليكون الذي ذكر بعدها اسم، فالفعل المضارع هنا (ينازعني) كان منصوبا بـ (أن) المصدرية، فلما حذفت (أن) ارتفع الفعل على ما عرفت في قول طرفة بن العبد:

ألا أيلهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

فيكون الأصل في البيت (لولا أن ينازعني شغلي).^(٣)

(١) المرجع السابق (١٤٦/٧).

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعراب (٣٠٥/١).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (١٤٦/٧).

ولا يخفى ما في الكلام من التمثل والتأويل !!، أليس هو القائل «وجب التحيل ليكون الذي بعدها اسم»؟.

والآن.....

(هل يُقال : لولاي - ولولاك - ولولاه...؟)

مذهب المبرد:

ذهب المبرد إلى أن هذا التركيب أعني (لولاي - لولاك - لولاه) لم يرو من لسان العرب.^(١)

ويجب أن يقال: لولا أنا، ولولا أنت، (ولولا هو) فيؤتى بالضمير المنفصل، كما جاء في التنزيل، قال تعالى «لولا أنتم لكنا مؤمنين»^(٢) وهو محجوج بثبوت ذلك عن العرب، ومنه قول عمرو بن العاص لمعاوية بن أبي سفيان في شأن الحسن بن علي (رضي الله عنهم أجمعين)^(٣):

معاوي إني لم أباعك فلتة وما زال ما أسررت مني كما علن

أتطمع فينا من أراق دماءنا لولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقول يزيد بن الحكم بن العاص، من كلمة له يعتب فيها على ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص:^(٤)

وكم موطنٌ لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قُتَّةِ النبق منهوي

ويروى (وأنت امرؤ) بدل (وكم موطن).

وقول عمر بن أبي ربيعة، وقيل للعرجي:^(٥)

أومت بعينيهما من الهودج لولاك هذا العام لم أحجج

(١) الإنصاف (٦٨٧/٢) - شرح ابن عقيل (١٠/٢) وما بعدها... .

(٢) من الآية (٣١) من سورة سبأ.

(٣) البيت من (الطويل) الإنصاف (٦٩١/٢) شرح ابن عقيل (١١/٢) عدة السالك (٥/٣).

(٤) البيت من (الطويل) الإنصاف (٩٦٣/٢) شرح ابن عقيل (١٣/٢) الأشموني الشاهد رقم (٥٢٦) شرح المفصل (١٥٩/٧) عدة السالك (٥/٣).

والمعنى: كثير من مشاهد الحرب لولا وجودي معك فيها لسقط سقوط من يهوي من أعلى جبل بجميع جسمه.

(٥) البيت من (السريع) الإنصاف (٩٦٣/٢) منحة الجليل (١٢/٢) عدة السالك (٥/٣).

فهذه الشواهد وغيرها ردّ على أبي العباس المبرد، الذي زعم أن (لولا) لم تجيء متصلة بضمائر الجر (الياء - الكاف - الهاء) وهو مع وروده في كلام العرب الموثوق بعريبتهم فإنه قليل غير شائع شيوع الاسم الظاهر، والضمير المنفصل.. قال تعالى «لولا أنتم ل كنا مؤمنين».

وقال أفلح بن يسار السندي: (١)

لولا أبوك ولولا قبله عمر ألفت إليك معدّ بالمقاليد

ومثله قول الزبير بن العوام - رضي الله عنه: (٢)

لولا بنوها حولها لخبطها كخبطة عصفور ولم أتلعثم.

وقول الراجز:

والله لولا الله ما اهتدينا

ولا تصدقنا ولا صلينا.

وقول المتنبي (للمثيل): (٣)

لولا العقول لكان أدنى ضيغم أدنى إلى شرف من الإنسان

فإذا ثبت صحة الأسلوب لوروده عن العرب، فما موقع الضمير من الإعراب؟

مذهب الكوفيين والأخفش من البصريين، ونسبه العيني إلى الخليل ويونس (٤) إلى أن الضمير (الياء - الكاف - الهاء) في موضع رفع، ولك لأن الظاهر الذي قام مقامه رفع بها - كما تقدم - ولكن ثمة فرق بين موضع الرفع عند هؤلاء:

مذهب الكسائي: الضمير مرفوع بفعل محذوف.

مذهب الفراء: الضمير مرفوع بـ (لولا) أصالة. (٥)

مذهب الأخفش: الضمير في موضع رفع على الابتداء، وكل ما حدث أن ناب ضمير الخفض عن ضمير الرفع، كما عكسوا، إذ قالوا: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا.. وإن كانت

(١) البيت من (البيسط) شرح ابن عقيل (١/ ٢٤٨) عدة السالك (١/ ٢٠١)

(٢) البيت من (الطويل) عدة السالك (١/ ٢٠١) منحة الجليل (١/ ٢٤٩)

(٣) البيت من (الكامل) منحة الجليل (٢/ ١٢).

(٤) عدة السالك (٤/ ٣).

(٥) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٤٣١).

النيابة هنا وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في الاستقلال بالأسماء الظاهرة، فإذا عطفت عليه (الضمير) اسماً ظاهراً نحو: لولاك وزيدٌ، تعيّن رفعه، لأنها تختص بالظاهر. ^(١)

وزعم الشيخ العلامة - محمد محي الدين عبد الحميد - أن الفراء وافق الأخفش في هذا الرأي. ^(٢)

قال ابن يعيش «ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مرتفع بعدها بها نفسها لنيابته عن الفعل، وذلك أننا إذا قلنا: لولا زيدٌ لأكرمته، قالوا معناه: لولا منع زيدٌ، فحذف الفعل وناب عنه الحرف». ^(٣)

وهو ما حكاه الفراء عن بعض الكوفيين أنه مرفوع بـ (لولا) نيابة. ^(٤)

مذهب البصريين:

ذهب البصريون - عدا الأخفش - إلى أن الضمير بعد (لولا) في محل جرٍّ، وذلك لأن تلك الضمائر لا تكون في موضع الرفع، ولا يجوز أن يتوهم أنها في موضع نصب، لأن (لولا) حرف، وليس بفعل له فاعل مرفوع فيكون الضمير في محل نصب، وإذا لم يكن الضمير في محل رفع، ولا في محل نصب، وجب أن يكون في محل جرٍّ. ^(٥)

قال ابن هشام:

قال سيبويه والجمهور: هي جارة للضمير مختصة به، كما اختصت حتى والكاف بالظاهر، ولا يتعلق (لولا) بشيء، وموضع المجرور بها رفعٌ على الابتداء، والخبر محذوف. ^(٦)

الردّ عليهم:

قولهم: إن الضمير بعد (لولا) في محل جرّها، فبم تعلق حرف الجرّ؟

قالوا: قد يكون الحروف في موضع مبتدأ، فلا تعلق بشيء، كقولك: بحسبك زيدٌ، ومعناه: حسبك، قال الشاعر: ^(٧)

بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غني مضرّ

(١) مغني اللبيب (١٠٣/١) بتصرف..

(٢) الانتصاف من الإنصاف (٦٩٢/٢)

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (١٤٦/٨)

(٤) شرح التصريح على التوضيح (٤٣١/٢).

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف (م ٩٧ - ٦٨٩/٢)

(٦) مغني اللبيب (٣٠٢/١)

(٧) البيت من (المتقارب) الإنصاف (٦٩٨/٢) ولا أعلم له قائل.

وقولهم: هل من أحد عندك؟ أي: هل أحد عندك؟ قال تعالى «ما لكم من إله غيره»^(١) أي: ما لكم إله غيره. قرأ بالخفض (مراعاة للفظ) ابن وثاب، والأعمش، وأبو جعفر، والكسائي (من إله غيره) بجرٍّ (غيره) على لفظ (إله) بدل، أو نعت.. وقرأ بالرفع (مراعاة للمحل) باقي السبعة، لأن (من) زائدة و (إله) مبتدأ، و (لكم) في موضع خبر، وقيل: الخبر محذوف.^(٢) فموضعها رفع بالابتداء، وإن كانت قد عملت الجرّ، وكذلك (لولا) إذا عملت الجرّ، صارت بمنزلة (الباء) في: بحسبك.. و (من) في قولك: هل من أحد عندك؟.

وعندي... أنه لا وجه بين (لولا) كحرف جرّ، و (الباء - من) عند دخولها على المبتدأ، وذلك لأن (الباء - ومن) دخولها كخروجها فلا أثر لهما على المبتدأ، فإذا حذفنا من التركيب، فلا تأثير لذلك الحذف، بخلاف (لولا) فهي داخلة على جملتين لربط الثانية بالأولى، فلو حذفنا من التركيب، لما كان لأحد الجملتين تعلق بالأخرى، فبان الفرق.

وأما كون (الباء - من) لهما أثر لفظي في المبتدأ، وهو جرّ لفظه، ولا أثر لـ (لولا) فلائن الضمائر مبنية، فلا أثر ظاهر لـ (لولا) فيه.

أيضاً قياس (لولا) على (من) فيه نظر، وذلك لأن (من) الزائدة - عندهم - تدخل على نكرة، مسبوقاً بنفي أو استفهام، أما (لولا) فما بعدها ضمير، والضمائر معارف، كما لم تسبق بنفي أو استفهام.

وأما قولهم: إنّ تلك الضمائر (الياء - الكاف - الهاء) لا تكون في موضع رفع، فهو مردود بما نقله ابن هشام عن سيبويه والجمهور، حيث قال: وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، والخبر محذوف^(٣) وهو ما قال به الأخفش، لكن كل ما حدث أن ناب ضمير الخفض عن ضمير الرفع، كما عكسوا، إذ قالوا: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا.^(٤)

وقد يكون لابن الأنباري وجه.. وهو أن النيابة هنا وقعت في الضمائر المنفصلة، لشبهها في الاستقلال بالأسماء الظاهرة، فإذا عطف عليه اسم ظاهر نحو: لولاك وزيدٌ، وجب رفعه، لأنها تختص بالظاهر.

أما إقحام (عسى) هنا عند اتصال ضمير الخفض بها نحو: عساي، وعساک، وعسائه، فلا وجه له، وذلك لوجود وجه آخر تحمل عليه (عسى) وهو حملها على (لعل) فكلاهما فيه معنى الرجاء، أما (لولا) فليس في حروف الخفض ما هو بمعناها فتحمل عليه.

(١) من الآية (٥٩) الأعراف.

(٢) البحر المحيط (٣٢٤/٤)

(٣) مغني اللبيب (٣٠٢/١)

(٤) المرجع السابق (٣٠٢/١)

قال صاحب (شرح اللمع) في النحو: ^(١)

(عسى) إذا اتصل بها مضمر نحو: عسانا، وعساك، فمذهب سيبويه أن موضع الضمير النصب، كما يكون بعد (ليت).. وقد ورد في جملة من الشواهد إعمالها عمل (إن) منها.

قال صخر بن العود الحضرمي: ^(٢)

فقلت عساها نار كأس وعلّها تشكى فآتي نحوها فأعودها

ومنه قول عمران بن حطان الخارجي: ^(٣)

ولي نفسٌ تنازعني إذا ما أقول لها: لعلّي أو عساني

فنجد في البيتين (عساها - عساني) نصب الضمير بعدها محلاً، فدل ذلك على أنها تحمل على (لعل) وهو رأي سيبويه كما ذكرت آنفاً.

ومن أوجه الاستدلال على أن الضمير الواقع بعدها (عسى) في محل نصب، مجيء نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم فتقول: عساني، كما تقول: لعلني، ولو كان الضمير خبراً لـ (عسى) وكان فعلاً، لا تقتصر الشاعر على الفعل ومنصوبه، دون مرفوعه، ولا نظير لذلك في الاستعمال العربي.

وبعد: فإن ما ذهب إليه الكوفيون من أن الضمير بعد (لولا) مرفوع بها أصالة، أو نيابة

عن فعل محذوف، وأنها مركبة من (لو) و (لا) عوضاً عن ذاك الفعل المحذوف، وأن التقدير في قولك: لولا زيدٌ لأكرمتك.. لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك، وهو ما تخرجت عليه الشواهد طوعاً أو كرها هو المقبول عندنا، حتى إن الأنباري لم يجد بداً من قبوله، حيث قال: والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون، ناهيك عن انسجامه مع روح اللغة، وتخريج الكلام عليه دون تأويل، أو تكلف.. هو المختار عندنا.

والله أعلم

(١) هو القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير.

(٢) البيت من (الطويل) عدة السالك (١/ ٣٠١ وما بعدها)

(٣) البيت من (الوافر) عدة السالك (١/ ٣٢٩)